بيان السودان
SUDAN STATEMENT

أمـــــام

اللجنة السادسة الدورة (73) للجمعية العامة للأمم المتحدة

البنـد (87)

سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

The rule of law at the national and international levels

السيد السفير / عمر دهب فضل

مندوب السودان الدائم لدى الأمم المتحدة

H.E. Omer Dahab Fadl Mohamed

Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations

نيويورك : أكتـــــــــوبر 2018م

New York – October. 2018

"الرجاء المُراجعة عند الإلقاء"

السيد الرئيس ،،

ينضم وفدى للبيان الذى أدلى به وفد جمهورية ايران الاسلامية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز والبيان الذى أدلى به وفد غامبيا إنابة عن المجموعة الأفريقية.

يحيط السودان علما بتقرير الأمين العام الوارد فى الوثيقة A/73/253 والذى أبرز الأنشطة التى اضطلعت بها الأمم المتحدة فى مجال سيادة القانون، بجانب تناوله للتدابير التى اتُخِذت لتعزيز التنسيق فيما يتعلق بأعمال الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع قيد التداول، ويتطلع وفدى الى حوار صريح ومتوازن حول مضامين التقرير بهدف الخروج بخلاصات متفق عليها.

ظل وفدي يتابع هذا البند باهتمام كبير ونعتقد أن احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر ضروري لصون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد الرئيس ،،،

يولى السودان أهمية كبرى لموضوع سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى ويبذل جهوداً مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية بهدف تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والإتفاقيات الدولية وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة تنهض بها الجهات ذات الصلة فى مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها وفقا للدستور والقوانين المنظمة لذلك، باعتبار عملية تحقيق سيادة القانون على المستوى الوطنى مهمة داخلية تنهض بها الدول والحكومات.

نتفق بدءا مع تقرير الامين العام المرقوم (A/73/253) ان الماضي شهد تحديات سياسية وأمنية عميقة في جميع أنحاء العالم، وقد أدت أحيانا إلى تبديد عقود من التقدم المحرز في ضمان المساءلة والشفافية وسيادة القانون. و نتفق مع التقرير ايضاً أن الحاجة اشتدت أكثر من أي وقت مضى لمشاركة الأمم المتحدة في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.. لكن بالنظر الى التقرير نجد انه قد ركز وبشكل ملحوظ على محور سيادة القانون على المستوي الوطنى.. وابرز فقط نقاطاً محدودة في اطار سيادة القانون على المستوى الدولي .. وحتى فيما ذكر، كان محور المحاكم الدولية هو الغالب . لكن مع ذلك نثمن موافقة لجنة الأمم المتحدة للقانون

التجاري الدولي (الأونسيترال) في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في عام 2018 على مشروع اتفاقية بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة عن الوساطة وتقديم المشروع إلى الجمعية العامة مع توصية بأن تعتمد، علىأساس المشروع، اتفاقية للأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة عنالوساطة..

ويحمد للامم المتحدة مواصلة دعمها للدول الأعضاء في جميع القارات -ونحن من بينهم - بناء على طلبهم - من أجل تطوير القدرات المحلية على تعزيز سيادة القانون، بما يتماشى مع احتياجاتهم وأولوياتهم ويتفق مع سياسة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتحقيق مجتمعات سلمية لا يُهمش فيها أحد.

اشار تقرير الامين العام محل التداول في الفقرة 80 منه لموضوع عقوبة الاعدام وهو من الموضوعات المختلف عليها.. وظل موقف بلادى ودول اخرى كثيرة بل ومجموعات حولها ثابتاً لا يتغير من ان تشريع هذه العقوبة وانفاذها انما هو امر وطني سيادي مستمد من الدين والثقافة والعرف والممارسة ولا يحق لاي ثقافة ان تفرض ثقافتها على الاخرى .. ولقد ظل هذا الامر محل عدم اتفاق في كافة المحافل والمناسبات والوثائق والمستندات. وليس المجال مناسبا للتفصيل في هذا الامر.

السيد الرئيس ،،،

يؤكد السودان أنّ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التى نص عليها تمثل مجتمعة إطاراً جامعاً يؤسس لسيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى، من أجل ضمان علاقات دولية ودية تقوم على الحوار والتفاهم واحترام سيادة الدول وتتجنب استخدام القوة أو التهديد بها أوالتدخل فى الشؤون الداخلية للدول، إنّ التسوية السلمية للنزاعات تمثل الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وضمان توثيق العلاقات الدولية وتجنب الحروب والنزاعات وهى مرتكزات أساسية لتحقيق سيادة القانون وعملية تطويره ومن المهم الإشارة الى ضرورة ضمان مشاركة كل الدول فى هذه العملية ومن خلال منهج شفاف وواضح يُمكّن من إطلاع كامل للدول الأعضاء على الأنشطة والمبادرات التى تقوم بها الأمانة العامة باعتبار أنّ سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى هى المهمة الأساسية

للدول والحكومات وينبغى أن يكون الجهد مشترك وعلى نحو يضمن التوافق ويتجنب محاولات فرض نموذج بعينه .

السيد الرئيس ،،،

يؤكد السودان من جديد على موقفه الثابت أنه لا غنى عن الحفاظ على التوازن في تطوير الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون. وما زلنا نعتقد أن سيادة القانون من البعد الدولي تحتاج إلى اهتمام أكبر من جانب المنظمة. إن ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المكرسة فيه يوفران توجيهات معيارية على أساس سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، نري انه من المهم بمكان ومن أجل تعزيز العلاقات الدولية القائمة على سيادة القانون: التأكيد على ان مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ينبغى تتاح عبره للدول فرص متساوية للمشاركة في عمليات وضع القوانين على الصعيد الدولي؛ وينبغي أن تحترم جميع الدول التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية وكذلك القانون الدولي العرفي وأن تمتثل لها على قدم المساواة. ويجب أيضا تفادي التطبيق الانتقائي للقانون الدولي؛ ويجب أن يحترم الجميع الحقوق المشروعة والقانونية للدول بموجب القانون الدولي؛ وينبغي أن يشكل مبدأ حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية حجر الزاوية لسيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تظل الدول الأعضاء ملتزمة بنظام قائم على قواعد في إدارة علاقاتها مع الدول الأعضاء الأخرى.

السيد الرئيس ،،،

يؤكد السودان أن مبادئ وقواعد القانون الدولي لا غنى عنها في صون وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن، أن تجدد التزامها باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنه والمحافظة عليه وتعزيزه، بهدف إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الاحترام الكامل للقانون الدولي، ونشره لتعزيز سيادة القانون. وولابد هنا من الاشارة الى الخطر والتهديدات الخطيرة الناجمة عن الاجراءات والتدابير التى تسعى الى تقويض القانون الدولى والصكوك القانونية الدولية، وتشجع الدول الاعضاء بقوة على

تحديد ومتابعة الاجراءات التى قد تسهم فى تحقيق عالم يسوده السلام والازدهار، ونظام عالمي عادل قائم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد الرئيس ،،،

إنّ برنامج بناء القدرات الوطنية فى مجال سيادة القانون وتقديم العون الفنى للدول وتبادل التجارب الناجحة هو المدخل المناسب لهذه العملية، إذ ليس من المنطقى أن نسعى لتعميم نموذج واحد باعتباره مناسباً لكل الدول دون اعتبار لتباين الظروف والمعطيات ويشجع السودان أن تُركّز نشاطات الأمانة العامة والوحدات ذات الصلة بموضوع سيادة القانون على مضاعفة برامج العون الفنى وبناء القدرات ويدخل فى ذلك برنامج مساعدة نشر وتدريس القانون الدولى الذى يسهم لا سيما فى الدول النامية فى زيادة الوعى بموضوعات القانون الدولى وتمكين العاملين فى هذا المجال من تعزيز معرفتهم والإطلاع على التطورات المتلاحقة فى ميدان القانون الدولى .

السيد الرئيس ،،،

يدعو وفدى ويشجع السودان الدول الاعضاء للجوء إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال الآليات والأدوات المنشأة بموجب القانون الدولي بما في ذلك محكمة العدل الدولية وآليات التحكيم الدولية والإقليمية المختلفة.. وندعو بشكل خاص الى دعم محكمة العدل الدولية باعتبارها الجزء القضائى الرئيسى للأمم المتحدة، وندعو من هنا الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى استخدام الحق الممنوح لهما بموجب المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة لطلب فتاوى بشأن أي مسألة قانونية من محكمة العدل الدولية، كلما كان ذلك ملائما. لضمان إطار قانونى عادل وشفاف يضمن علاقات دولية متوزانة تراعى فيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الراسخة فى القانون الدولى، هذا بالإضافة الى تبادل التجارب الرائدة للدول فى مجال تعزيز سيادة القانون والعمل على تعميمها والإستفادة منها ومضاعفة التعاون مع الدول فى ميدان بناء القدرات والعون الفنى حسب احتياجاتها وظروفها حتى تتمكن من بناء مؤسسات وطنية قادرة وفاعلة على قيادة عملية سيادة القانون.

السيد الرئيس ،،،

إذا كانت الأسرة الدولية حريصة على سيادة القانون والإلتزام بها فمن المهم الحديث بوضوح عن ضرورة تجنب التسييس فى ميدان العدالة الدولية واتخاذها منصة لتحقيق أهداف سياسية لا تمت للعدالة الدولية بصلة وهنا تبرز المحكمة الجنائية الدولية كواحدة من آليات تسييس العدالة وقد أوضحت الممارسة بجلاء منهج المحكمة القائم على الإنتقائية وإزدواجية المعايير وهذا أمر خطير يتهدد العدالة الدولية ويبعدها عن سياقها النبيل وأهدافها التى ينبغى أن تتوحد حولها الإرادة الدولية. مما يقلقنا في العلاقة بين بين الامم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ما ورد في تقرير الامين العام في صفحة 12 واقتبس " وساعدت المنظمة المحكمة من خلال تبادل المعلومات والأدلة" انتهى الاقتباس.. ان لعب مثل الدور يضعف الثقة في منظمتنا الدولية ويعرضها ويعرض كيانتها المختلفة لوصفها وتوصيفها في خانة العداوة والغدر بدلا من ان تكون في خانة الصداقة والتعاون والتنسيق والرضا والقبول .. لذلك فانه يجدر بنا التذكير بأنّ العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية ينبغى أن تأخذ فى الإعتبار الطبيعة المستقلة والمنفصلة لكلا الجهازين وعدم وجود علاقة عضوية أو هيكلية بينهما، ومما يثير القلق الشديد المحاولات المستمرة من البعض لفرض المحكمة وانشطتها على المنظمة الدولية دون حتى مراعاة لبنود اتفاق العلاقة ، وقد ظل وفدى يعبر عن موقفه الثابت والواضح والرافض لهذا الإتجاه.

السيد الرئيس ،،،

ختاماً نؤكد على ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احتراما تاما وظائف وسلطات كل جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، وأن تحافظ على التوازن بين هذه الأجهزة داخل الوظائف والصلاحيات ذات الصلة بالميثاق.

ويتطلع وفدى الى تداول مثمر حول هذا الموضوع الحيوى والذى تمثل اللجنة السادسة المنبر المناسب له ويدعو السودان الى التركيز على القضايا محل التوافق وأن يعكس مشروع القرار المتوقع بشفافية نتائج هذه المداولات حتى نسهم جميعنا فى تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى.

"وشكراً السيد الرئيس"